مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) /العدد (2)، ديسمبر 2019، ص.ص:30-48

اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي – دراسة تجربة الأردن

Stress tests as a tool for financial stability- study of Jordan's experience

د. بن معتوق صابر [1] جامعة برج بوعريريج، الجزائر

قدم للنشر في:2019/11/21 قبل للنشر في: 2020/01/26

Dr. BEN MATOUG saber, University of Bordj Bou Arreridj, Algeria

Received :21/11/2019 Accepted :26/01/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور اختبارات الضغط والتحمل في تحقيق الاستقرار المالي، في ظل مختلف المخاطر والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، آخذين بذلك تجربة الأردن كعينة لإجراء هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن اختبارات الضغط بينت أن نسبة ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني ستبقى أعلى من الحد الأدنى الذي يسمح به البنك المركزي الأردني والمقدر بـ 12%، والحد الأدنى الذي أقرته بازل3 والمقدر بـ 10.5%، وهذا في حالة افتراض أسوأ السيناريوهات (السيناريو الأكثر شدة)، حيث ستقدر ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني خلال السنوات 2019، 2020، 2021 بـ 16.5%، 15.7%، 14.8% على الترتيب، الأمر الذي يعني أن القطاع المصرفي الأردني قطاع سليم ومستقر قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، نتيجة تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال، السيولة والربحية.

الكلمات المفتاحية: اختبارات الضغط، الاستقرار المالي، الصدمات المالية، السيناريوهات، البنك المركزي الأردني.

تصنيفات JEL : G01، G21، G32، G33.

Abstract:

This study aims to know the role of stress tests in achieving financial stability, given the various risks and crises that are ravaging the global economy, thus taking Jordan's experience as a sample for this study.

The study reached a set of results, the most important of which is that the stress tests showed that the solvency ratio in the Jordanian banking sector will remain higher than the minimum allowed by the Central Bank of Jordan, estimated at 12%, and the minimum approved by Basel III, estimated at 10.5%, which is if the assumption is worse. Scenarios (the most severe scenario), where the solvency of capital in the Jordanian banking sector during the years 2019, 2020 and 2021 will be estimated at 16.5%, 15.7%, 14.8%, respectively, which means that the Jordanian banking sector is a healthy and stable sector capable of withstanding shocks and high risks, as a result of enjoyment Jordanian banks with high levels of capital, liquidity and profitability.

Keywords : Stress tests; Financial stability; Financial shocks; Scenarios; Central Bank of Jordan.

JEL Classification Codes: G01, G21, G32, G33.

[1]sabir.benmatoug@univ-bba.dz

1. مقدمة:

تعتبر اختبارات الضغط أداة من أدوات إدارة المخاطر، تهدف إلى قياس قدرة القطاع المصرفي والمالي على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف في هذا النظام، إضافة إلى قياس درجة حساسية القطاع المصرفي والمالي للتغيرات التي تحدث في الأسواق المالية والبيئة الاقتصادية الكلية، وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أين أصبحت اختبارات الضغط جزء لا يتجزأ من برامج الإصلاح المصرفي والمالي لدى السلطات النقدية في كل دول العالم، من أجل فرض وتحقيق الاستقرار المالي.

لقد بادر البنك المركزي الأردني إلى إجراء اختبارات الضغط بصفة دورية ومنتظمة في إطار نشاطه الرقابي الذي يهدف إلى تقوية النظام المصرفي والمالي والحفاظ على استقراره، وذلك من خلال التأكد من ملاءة رأس المال لدى المصارف في الأردن، والتأكد أيضاً من كفاية السيولة لديها لمواجهة المخاطر غير المتوقعة ومحتملة الحدوث.

1.1. إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **كيف تعمل اختبارات الضغط على تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية؟ وما هو واقع ذلك في المصارف الأردنية؟.**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود باختبارات الضغط؟ وفيما تتمثل أهم أهدافها؟.
- ما هو دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي؟.
- هل يُعتبر القطاع المصرفي الأردني قطاعاً مستقراً ويتحمل الصدمات والأزمات مهما كانت شدتها؟.

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

- اختبارات الضغط عبارة عن أداة هامة لتحديد المخاطر التي تهدد النظام المصرفي والمالي والعمل على إدارتها وتلافيها، بهدف تحديد قدرة هذا النظام على امتصاص كل الصدمات والأزمات.
- تعمل اختبارات الضغط على تحقيق الاستقرار المالي من خلال اختبار سلوك النظام المالي تحت صدمات استثنائية ولكن محتملة الحدوث، وبالتالي مساعدة السلطات النقدية على تحديد نقاط الضعف التي من الممكن أن تؤدي إلى انهيار هذا النظام.
- يعتبر القطاع المصرفي الأردني قطاعاً مستقراًً قادر على تحمل المخاطر والصدمات الشديدة، نتيجة تمتع البنوك الأردنية بملاءة مالية مرتفعة، ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أهمية ودور اختبارات الضغط والتحمل في تحقيق الاستقرار المالي، وإسقاط ذلك على المصارف الأردنية، من خلال دراسة تجربة البنك المركزي الأردني في إجراء اختبارات التحمل والإجهاد على المصارف العاملة في الأردن، لتحديد مدى قدرتها على تحمل الصدمات الشديدة عند وقوعها.

4.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

– التأصيل النظري لكل من اختبارات الضغط والاستقرار المالي؛

– التعرف على دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي؛

– التعرف على تجربة الأردن في اعتماد اختبارات الضغط كآلية لتقييم قدرة النظام المالي الأردني على التصدي للصدمات والأزمات المالية، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

5.1. منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

6.1. محاور الدراسة: لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: مفاهيم أساسية حول اختبارات الضغط؛

ثانياً: الاستقرار المالي ودور اختبارات الضغط في تحقيقه؛

ثالثاً: التجربة الأردنية في اختبارات الأوضاع الضاغطة.

2. مفاهيم أساسية حول اختبارات الضغط

في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، خاصة الأزمة المالية العالمية 2008، توجهت العديد من البنوك المركزية في العالم إلى استخدام تقنية اختبارات الضغط، لاختبار قدرة القطاع المصرفي والمالي على مواجهة هذه الصدمات والأزمات وتحقيق الاستقرار المالي في ظل أوضاع اقتصادية شديدة التأثير ولكنها محتملة الحدوث.

1.2. مفهوم اختبارات الضغط (التحمل، الإجهاد)

قُدمت لاختبارات الضغط أو التحمل، أو كما يُسميها البعض اختبارات الإجهاد المالي عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

– اختبارات الضغط هي تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية، المؤسسات أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة، فهي اختبارات كمية تتوقع ما ذا سيحدث لرأس المال، الربح، التدفقات النقدية...الخ بالنسبة للمؤسسات المالية بصفة منفردة أو النظام المالي ككل إذا حدث وأن تحققت بعض المخاطر أو معظمها(بن ربيع و بن زابة، 2014، صفحة 64).

– اختبارات الإجهاد أو التحمل هي عبارة عن فحص قدرة المصارف على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في الدولة، وذلك بهدف تعزيز قدرة السلطات النقدية على وضع سياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات عند وقوعها، وذلك في سياق هدفها الأساسي المتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي (الفلسطينية، 2017، صفحة 65).

– اختبارات الضغط هي ممارسات تقيس حساسية محفظة أو مؤسسة أو نظام مالي معين نسبة إلى التغيرات الكبرى الحاصلة في بيئة الاقتصاد الكلي أو نسبة إلى الصدمات الاستثنائية معقولة الوقوع، ويتم استخدام اختبارات الإجهاد أو التحمل على مستوى المحفظة أو على المستوى المجمع، حيث يقيس اختبار الضغط على مستوى المحفظة مستوى تعرضها لمخاطر معينة، وتقيس اختبارات الضغط المجمعة مواطن ضعف مجموعة من المؤسسات بالنسبة لسيناريوهات ضغط محددة (الإسلامية، 2016، صفحة 123).

– اختبارات الضغط هي عبارة عن استخدام المصرف لتقنيات مختلفة من أجل تقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال والسيولة (المصرفية، 2010، صفحة 1).

بناء على ما سبق يمكن تعريف اختبارات الضغط على أنها نموذج مالي تتخلله سيناريوهات لصدمات شديدة ممكنة الوقوع، يعمل على تحديد وقياس نقاط ضعف المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على التصدي للصدمات المفترضة، وهذا يكون إما على مستوى كل مؤسسة على حدة أو يكون على مستوى الجهاز المصرفي ككل.

2.2. أهداف اختبارات الضغط

تهدف اختبارات الضغط إلى تحقيق الأهداف التالية (العربي، 2018، الصفحات 7– 8):

– **تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها:** تعتبر اختبارات الضغط جزءا أساسيا من عمليات إدارة المخاطر لدى المصرف على مختلف المستويات، وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المصرف ودرجة تركز هذه المخاطر والتأثيرات المحتملة لها، حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة كمية رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى المصرف وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات؛

– **المساهمة في عملية التخطيط الرأسمالي:** تشكل اختبارات الضغط جزءا هاما من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، حيث توفر هذه الاختبارات أدوات لتقييم مدى ملاءة رأس المال الداخلي لدى المصرف لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي الذي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، كما تساعد هذه الاختبارات المصرف على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة؛

– **المساعدة على إدارة السيولة:** تشكل اختبارات الإجهاد والتحمل جزءا هاما من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة المصرف وتحديد مدى قدرته على امتصاص صدمات السيولة؛

– **أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر:** تعتبر اختبارات الضغط أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى، مثل القيمة المعرضة للمخاطر ورأس المال الاقتصادي، والتي تكون مبنية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية، ولا تشكل بديلا عنها؛

– **توفير بيانات تفصيلية هامة:** توفر اختبارات التحمل بيانات عن كل من تعرض المصرف للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى المصرف، إضافة إلى تقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى المصرف؛

– **تعزيز ثقة الرأي العام في استقرار القطاع المصرفي:** وذلك من خلال نشر نتائج اختبارات الضغط والتحمل على مستوى كل القطاع المصرفي، من أجل إثبات قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

3.2. مبادئ اختبارات الضغط

لقد اقترح صندوق النقد الدولي سبعة (7) مبادئ لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، وقدم توجيهات تشغيلية فيما يخص طرق تنفيذها، ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطة معنية بالاستقرار المالي في أي دولة في العالم، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي (أورا و شوماكر، 2003، الصفحات 40– 41):

– **المبدأ الأول:** تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة؛

– **المبدأ الثاني:** تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة؛

– **المبدأ الثالث:** إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة.

تسلط هذه المبادئ الثلاثة الأولى الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر ونماذج العمل وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاقها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد في عمليات الاختبار، وتكرار الآثار الانتشارية المحتملة وآليات التغذية المرتدة التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية، ويتحقق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر السيولة، أو بين البنوك المختلفة.

– **المبدأ الرابع:** الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات؛

– **المبدأ الخامس:** إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة ذكية، أي أن تكون لاختبارات الضغط تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة، إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات؛

– **المبدأ السادس:** يجب استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية المصممة خصيصاً لتحديد سيناريوهات بالغة الشدة، التي غالبا ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت؛

– **المبدأ السابع:** الاحتراس من البجعة السوداء، أي يجب على القائم باختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن يضع دائما في الحسبان النتائج المرجحة بدرجة كبيرة ألا تحدث.

4.2. أنواع اختبارات الضغط

يمكن تقسيم أنواع اختبارات التحمل إلى قسمين أساسيين، هما:

أ– اختبارات تحليل الحساسية: وتسمى كذلك بالاختبارات ذات المتغير الواحد، وتستخدم لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر كل على حدة على الوضع المالي للبنك، بمعنى دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للبنك، مثل ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، التغير في أسعار الفائدة، التغير في أسعار الصرف،

التغير في أسعار الأسهم..الخ. وتهدف هذه الاختبارات الى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهتها، ويتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخل البنك، بحيث يشمل ذلك إجراء بعض الاختبارات على مستوى المحفظة، أو على مستوى البنك ككل، وتشمل اختبارات تحليل الحساسية كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التركز، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة (العربي، 2018، الصفحات 10– 11).

ب– اختبارات السيناريوهات: وتسمى كذلك بالاختبارات متعددة المتغيرات، وتعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر عدة متغيرات لعدة مخاطر على الوضع المالي للبنك، وتتضمن اختبارات السيناريوهات نوعين من الاختبارات، هما:

– **اختبارات السيناريوهات التاريخية:** وهي سيناريوهات مبنية على أحداث تاريخية حدثت في الماضي، ومن الممكن أن تعاود الحدوث وتؤثر على البنوك (بن ربيع و بن زابة، 2014، صفحة 72)، وعلى سبيل المثال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة الديون السيادية في اليونان عام 2010...الخ.

– **اختبارات السيناريوهات الافتراضية:** وهي سيناريوهات تعتمد على أحداث افتراضية لم تحدث من قبل ولكنها ممكنة الحدوث، وفي حال حدوثها تؤثر على أداء البنوك، وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات الافتراضية تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي قد يكون لها أثار سلبية على أوضاع البنك، مثل ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، وبالتالي انخفاض ربحية البنك، مما قد يؤثر على ملاءته المالية، إضافة إلى ذلك فان الاختبارات الافتراضية قد تشمل عوامل تؤثر على سيولة البنك بصورة كبيرة، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أخذها في بناء الاختبارات الافتراضية نجد: انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع مستويات البطالة، ارتفاع أو انخفاض التضخم، ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم، ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية (العربي، 2018، الصفحات 11– 12).

3. الاستقرار المالي ودور اختبارات الضغط في تحقيقه

إن مصطلح الاستقرار المالي يتعدى آليات التعامل مع مختلف الصدمات والأزمات عند حدوثها إلى تأهيل القطاع المالي بكل مكوناته لاحتواء وامتصاص هذه الصدمات والأزمات والحد أو التقليل من احتمال حدوثها وانتقالها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

1.3. مفهوم الاستقرار المالي

قدمت للاستقرار المالي عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

– الاستقرار المالي هو تمكن المؤسسات المصرفية والمالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية (الشاذلي، 2014، صفحة 14).

– الاستقرار المالي هو التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما يسمح بتجنب الصدمات والتوترات التي تؤدي الى انهيار هذا النظام (السبعاوي و سلام، 2012، صفحة 71).

– يعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، وتحديد وتقييم وتنويع وإدارة المخاطر المالية، وضمان قابليته لأداء وظائفه الرئيسية في ظروف الصدمات الخارجية أو في ظل تراكم الاختلالات المالية والاقتصادية، من خلال آليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها (العراقي و النعيمي، 2018، صفحة 108).

2.3. تحديات الاستقرار المالي وآليات الحد منها

يواجه تحقيق الاستقرار المالي مجموعة من التحديات، منها ما هو متعلق بطبيعة عمل مكونات القطاع المالي التي تتسم بالديناميكية والتعقيد، ومنها ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية التي يعمل في إطارها القطاع المالي، ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي (خليل و مولاي، 2018، الصفحات 8– 9):

– غياب الشفافية نتيجة عدم توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم؛

– زيادة درجة التوسع والتعقيد في النظام المالي، فيما يتعلق بالآليات والأدوات المالية المتداولة وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها؛

– تطور وديناميكية الأسواق، وانتقال الأزمات من سوق لآخر بسرعة فائقة من خلال التشابك والترابط بين الأسواق المالية في مختلف دول العالم؛

– الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين المؤسسات والشركات والأسواق من جهة، والهيئات الرقابية والإشرافية من جهة أخرى، فقد تنعكس الفجوة التكنولوجية والمعرفية من حيث الأدوات المستخدمة أو المعاملات التي تتم في النظام المالي على عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها المنوط بها بكل كفاءة وفعالية.

لقد بذلت بعض المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية مجموعة من الجهود والمبادرات الدولية للمساعدة في وضع الأطر المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي، بهدف معالجة تداعيات الأزمات المالية على اقتصاديات مختلف دول العالم، ولقد ركزت هذه المؤسسات مجهوداتها على ما يلي (خليل و مولاي، 2018، صفحة 9):

- تعزيز الشفافية والإفصاح بهدف تحقيق انضباط الأسواق وتوفير المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة من جانب المتعاملين في الأسواق؛
- تسليط الضوء على قضايا تحرير حساب رأس المال وانفتاح الأسواق المالية؛
- إشراك القطاع الخاص في العمل على منع حدوث الأزمات المالية؛
- تقوية ودعم القطاع المصرفي والمالي من خلال إصدار أسس للرقابة المصرفية الفعالة تتضمن الصلاحيات الممنوحة للسلطات الرقابية، والدور المتوقع من البنوك لمواكبتها، فضلا عن وضع منهجيات تطبيق هذه الأسس، وذلك بمشاركة السلطات الرقابية بالدول الأعضاء لضمان الالتزام بتطبيقها؛

- الاهتمام بأنظمة الدفع والتسوية لضمان الثقة في المعاملات المالية، والتي بدورها تبث الثقة في القطاع المالي ككل وتساهم في تحقيق الاستقرار المالي، من حيث كونها تمثل العنصر الأساسي في البنية التحتية لهذا القطاع.

3.3. إجراءات تحقيق الاستقرار المالي

إن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب في البداية القيام بإجراءات رصد وتحليل شامل دقيق ومستمر للمخاطر، ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات المصرفية والمالية والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، سواء المحلية أو الخارجية ذات الصلة بالنظام المالي، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 01: إجراءات تحقيق الاستقرار المالي

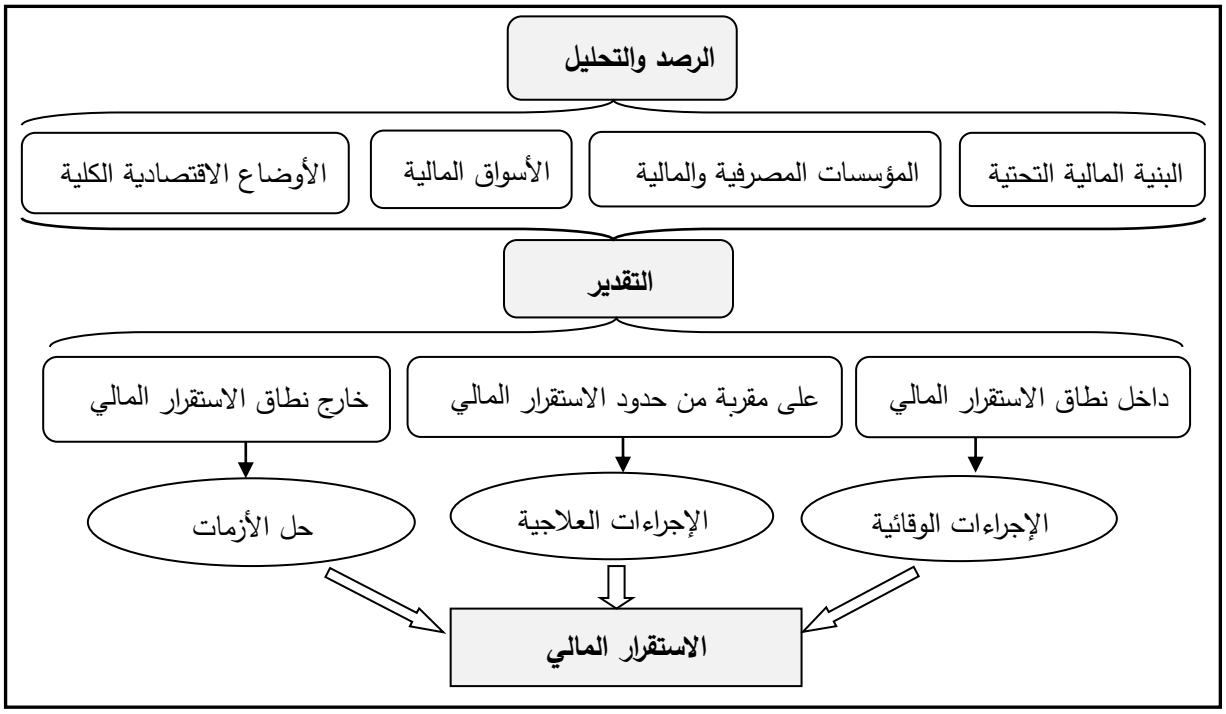

المصدر: غاري شيناسي: **الحفاظ على الاستقرار المالي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص: 13.

وفي ظل التقدير الجيد والدقيق للمخاطر يتم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات المنتهجة، والتي يتم تحديدها حسب ما يلي (الشاذلي، 2014، الصفحات 47- 49):

- إذا كان النظام المالي ضمن حدود الاستقرار ويُحتمل أن يبقى كذلك في المستقبل القريب، فإن السياسة الوقائية هي السياسة الملائمة له، بهدف مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وعمليات الإشراف والرقابة الرسمية، وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم والمستقر في تلك الأدوات التي تساهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والرقابة.

– إذا كان النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار، وحدثت تطورات تشير إلى اتجاه النظام المالي لتجاوز حدود هذا النطاق، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام، وتمثل مرحلة تنفيذ الإجراءات العلاجية أصعب مرحلة في مراحل تحقيق الاستقرار المالي، وهذا نظرا لصعوبة تقدير المخاطر المحتملة، وبالتالي صعوبة تحديد الأدوات العلاجية المناسبة لمواجهة هذه المخاطر؛

– إذا كان النظام المالي خارج نطاق الاستقرار، أي حالة عدم الاستقرار، سواء نتيجة لحدوث أزمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانهيار أحد المكونات الرئيسية لهذا النظام أو عجز البنية المالية التحتية عن القيام بتنفيذ مختلف المعاملات، أو عندما يعجز النظام المالي جزئيا أو كليا عن القيام بوظائفه بصورة جيدة، مما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات، والتعجيل بتنفيذ سياساتها.

4.3. دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي

تعمل اختبارات الضغط على تحقيق الاستقرار المالي للبنوك وللنظام المالي ككل، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي (تريعة، 2018، الصفحات 8– 9):

أ. دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك

تعمل اختبارات الضغط على تحقيق الاستقرار المالي للبنوك من خلال ما يلي:

– توفير المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، مما يمكن البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع، من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة للحد من تلك المخاطر، خاصة من ناحية إعادة هيكلة مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع والانكشافات؛

– تمكين مجالس الإدارات والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛

– تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛

– تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من خلال قياس الآثار على كل من الربحية ومدى ملاءة رأس المال؛

– تقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص خسائر كبيرة محتملة الوقوع؛

– تحديد الخطوات التي يمكن للمصرف أن يتخذها بهدف التقليل من حجم المخاطر التي يتعرض لها، وحماية أو وقاية رأسماله؛

– جعل المخاطر أكثر شفافية من خلال تقدير الخسائر المحتملة للمحفظة الاستثمارية والناجمة عن الظروف أو الحالات غير الطبيعية التي تحدث في الأسواق؛

– تُستخدم كأسلوب مكمل للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية، وذلك لأغراض اتخاذ قرارات تحديد أو تخصيص رأس المال؛

– أداة لتحفيز البنوك على جمع بيانات أفضل وتوسيع قدراتها التحليلية الكمية، والمشاركة في ممارسات إدارة مخاطر أكثر قوة وأكثر شمولية؛

– أداة رئيسية لإدارة المخاطر عند ابتكار منتجات جديدة، والتي ليس لها بيانات تاريخية أو بيانات متوافرة.

ب. دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار للنظام المالي

تعمل اختبارات الضغط على تحقيق الاستقرار للنظام المالي من خلال ما يلي:

– توفير المعلومات حول سلوك النظام المالي تحت صدمات استثنائية ولكن معقولة ومحتملة الحدوث؛

– تساعد صانعي السياسات على تحديد نقاط ضعف النظام المالي؛

– تعمل كأسلوب موحد لتقدير المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية؛

– توفير الخبرة في تقدير المخاطر لدى المشرفين والمؤسسات المعنية بالاختبار وتشجيع التعاون فيما بينهم وتعميق فهم المخاطر في مختلف المؤسسات، وبالتالي المساهمة في فهم أفضل للروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي؛

– مساعدة الهيئة المشرفة على تحديد حساسية النظام للأحداث المُجهدة التي تؤدي إلى انهيار النظام المالي.

4. التجربة الأردنية في اختبارات الأوضاع الضاغطة:

إدراكاً من البنك المركزي الأردني لأهمية اختبارات الضغط فقد قام خلال عام 2009 بإصدار التعليمة رقم 2009/46 بتاريخ 2009/09/30 تتعلق باختبارات الأوضاع الضاغطة، والتي طلب بموجبها من البنوك الأردنية إجراء مجموعة من الاختبارات المتعلقة بالمخاطر المختلفة التي تواجه البنوك، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر التركز ومخاطر السوق وغيرها، وقام كذلك البنك المركزي الأردني في عام 2013 بتطوير منهجية إعداد الاختبارات اعتمادا على المنهجية التي طُورت من طرف صندوق النقد الدولي خلال عام 2011، والمسماة بـ Next Generation Balance Sheet Stress Testing، والتي تعتبر من أفضل المنهجيات المستخدمة بهذا الخصوص، حيث يتيح استخدامها إجراء مجموعة كبيرة من الاختبارات، بما فيها اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية، والتي تقيس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل أثر معدل النمو الاقتصادي على نوعية أصول البنك (الأردني، 2012، صفحة 59). كما قام كذلك البنك المركزي الأردني في عام 2016 بإصدار تعليمات جديدة خاصة باختبارات الضغط تعكس أهم التطورات التي حصلت على اختبارات الضغط حسب أفضل الممارسات العالمية (الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، 2016، صفحة 69).

1.4. اختبارات تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

قام البنك المركزي الأردني في عام 2018 بإجراء عدة اختبارات تحمل على بيانات البنوك بافتراض تغير نوع واحد من المخاطر، وفيما يلي اختبارات الحساسية التي تم إجرائها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في الأردن.

1.1.4. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

تم افتراض حدوث ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة بـ 100%، وذلك بسبب الظرف السياسية المتفاقمة في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، أي تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان في ظل الصدمة متوسطة الشدة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول01: صدمة ارتفاع الديون المتعثرة

فرضية الاختبار	نسبة الارتفاع
الأقل شدة Moderate	%50
متوسطة الشدة Medium	%100
الأكثر شدة Severe	%150

المصدر: البنك المركزي الأردني: **اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك**، 2017، الأردن، ص 1.

وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الأردني من 16.9% إلى 15.6%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل الصدمة، حيث تبقى النسبة في هذا القطاع بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن وهو 12%، وعلى المستوى الفردي فإنه من بين 24 بنكا فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% في 19 بنكا وتنخفض عن هذه النسبة في 5 بنوك، 3 منهم ستبقى نسبة الكفاية لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً وهو 10.5% (الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، 2018، الصفحات 77– 78)، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

2.1.4. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر تركز الائتمان

تمت اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر تركز الائتمان وفق حالتين، هما:

الحالة الأولى: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين على مستوى كل بنك

في هذه الحالة تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر تركز الائتمان في ظل الصدمة متوسطة الشدة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول02: صدمة تعثر أكبر مقترضين من البنك

فرضية الاختبار	التعثر
الأقل شدة Moderate	تعثر أكبر مقترض
متوسطة الشدة Medium	تعثر أكبر 3 مقترضين
الأكثر شدة Severe	تعثر أكبر 6 مقترضين

المصدر: البنك المركزي الأردني: **اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك**، 2017، الأردن، ص 2.

في هذه الحالة ستبقى نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى 16 بنكا وستنخفض عن 12% في 8 بنوك، 2 منهم ستبقى نسبة كفاية رأس المال لديهما أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً وهو

10.5%، أما عل مستوى إجمالي القطاع المصرفي الأردني فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 16.9% إلى 13.4% (العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019، 2019، صفحة 120).

الحالة الثانية: صدمة تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك

في هذه الحالة تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر تركز الائتمان في ظل الصدمة الأكثر شدة، كما هو موضح في الجدول رقم 02 السابق، وعليه فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى كل القطاع المصرفي ستنخفض عن النسبة 12%، حيث ستنخفض من 16.9% إلى 11.10%، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% عند 13 بنكا، في حين ستنخفض إلى أقل من 12% لدى 11 بنكاً، 3 منهم ستبقى نسبة كفاية رأس المال لديها أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً وهو 10.5%، وهذا يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر تركز الائتمان لديها.

3.1.4. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

إن الهدف من اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق هو معرفة أثر التغيرات المحتملة في أسعار السوق على الأرباح والخسائر، ومن ثم على نسبة ملاءة رأس المال لدى البنك.

- صدمة أسعار الفائدة

تم استخدام اختبارات تحليل الفجوات لاحتساب أثر الصدمات، من خلال تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة (الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2018، صفحة 4). ولقد تم افتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، أي تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر سعر الفائدة في ظل الصدمة الأكثر لشدة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول03: صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة

فرضية الاختبار	نسبة الارتفاع/الانخفاض
الأقل شدة Moderate	ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس
متوسطة الشدة Medium	ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس
الأكثر شدة Severe	ارتفاع/انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس

المصدر: البنك المركزي الأردني: **اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك**، 2018، الأردن، ص 4.

في هذه الحالة لن تتأثر نسبة ملاءة رأس المال لدى القطاع المصرفي، حيث تبقى عند مستواها البالغ 16.9%، مما يعني عدم وجود أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي الأردني بشكل عام، أما على المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على قدرة جميع البنوك في الأردن على تحمل صدمة سعر الفائدة.

- صدمة أسعار الصرف

تم افتراض انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأجنبية، أي تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف في ظل الصدمة الأكثر شدة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول04: صدمة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية

فرضية الاختبار	نسبة الانخفاض في سعر صرف الدينار الأردني
الأقل شدة Moderate	انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 15% مقابل العملات الأخرى
متوسطة الشدة Medium	انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى
الأكثر شدة Severe	انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى

المصدر: البنك المركزي الأردني: **اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك**، 2017، الأردن، ص 3.

في هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي، حيث تبقى عند مستواها البالغ 16.9%، مما يعني عدم وجود أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي الأردني بشكل عام، أما على المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على قدرة جميع البنوك في الأردن على تحمل صدمة انخفاض سعر الصرف، وذلك بسبب تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية، أي وجود مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك (الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، 2018، صفحة 79).

يعتبر هذا الاختبار اختبار افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علما أن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في شهر ماي 2019 إلى 13.3 مليار دولار أمريكي، وتغطي الواردات بما يزيد عن 7 أشهر وهو مستوى مريح جداً، وهذا ما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار الأردني بشكل كبير (العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019، 2019، صفحة 120).

– صدمة انخفاض أسعار الأسهم

تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي الأردني بنسبة 30%، أي تم اختبار تحليل الحساسية لمخاطر انخفاض أسعار الأسهم في ظل الصدمة الأكثر شدة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول05: صدمة انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي الأردني

فرضية الاختبار	نسبة الانخفاض في سعر صرف الدينار الأردني
الأقل شدة Moderate	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من طرف البنك بنسبة 10%
متوسطة الشدة Medium	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من طرف البنك بنسبة 20%
الأكثر شدة Severe	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من طرف البنك بنسبة 30%

المصدر: البنك المركزي الأردني: **اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك**، 2018، الأردن، ص 4.

في هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي، حيث تبقى عند مستواها البالغ 16.9%، مما يعني عدم وجود أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي الأردني بشكل عام، أما على المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على قدرة جميع البنوك في الأردن على تحمل صدمة انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي الأردني.

4.1.4. اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التشغيل

تم إجراء مجموعة من اختبارات مخاطر التشغيل، مثل: افتراض حدوث هجوم الكتروني، افتراض حدوث عملية احتيال داخل البنك، حصول كوارث طبيعية، حصول عملية سطو على البنك، انهيار نظام الاتصالات، وكانت النتيجة عدم تأثر نسبة ملاءة رأس المال لدى البنوك في الأردن، نتيجة تمتع البنوك بأرباح مرتفعة قادرة على امتصاص الخسائر الناتجة عن هذه الاختبارات، وبالتالي الحيلولة دون التأثير على نسبة ملاءة رأس المال لدى البنوك (العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019، 2019، صفحة 121).

2.4. اختبارات الضغط الكلية Macro- Stress Testing

قام البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات الضغط الكلية على البنوك العاملة في الأردن، من خلال افتراض تغير عدد من المتغيرات الاقتصادية، وهي: انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض معدل النمو الاقتصادي)، ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة نسبة البطالة، ثم حساب أثر ذلك على كل من القروض المتعثرة ونسبة ملاءة رأس المال المتوقعة للسنوات: 2019، 2020، 2021، وتم ذلك وفقا لثلاثة سيناريوهات، وهي:

- **السيناريو الكلي الأول:** السيناريو الأساس المتوقع Baseline Macro Stress Scenario؛
- **السيناريو الكلي الثاني:** السيناريو متوسط الشدة Medium Macro Stress Scenario؛
- **السيناريو الكلي الثالث:** السيناريو الأكثر شدة Severe Macro Stress Scenario.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول06: السيناريوهات المفترضة للفترة 2019-2021

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل الفائدة الفعلي
سيناريوهات 2019	السيناريو الحالي المتوقع	2.20	18.60	4.20
	السيناريو متوسط الشدة	-0.03	20.28	5.70
	السيناريو الأكثر شدة	-2.26	21.95	6.20
سيناريوهات 2020	السيناريو الحالي المتوقع	2.40	18.00	6.20
	السيناريو متوسط الشدة	0.17	19.68	7.70
	السيناريو الأكثر شدة	-2.06	21.35	8.20
سيناريوهات 2021	السيناريو الحالي المتوقع	2.60	18.00	8.20
	السيناريو متوسط الشدة	0.37	19.68	9.70
	السيناريو الأكثر شدة	-1.86	21.35	10.20

المصدر: البنك المركزي الأردني: **تقرير الاستقرار المالي**، 2018، الأردن، ص 81.

لقد تم افتراض السيناريوهات السابقة (السيناريو الحالي المتوقع، السيناريو متوسط الشدة، السيناريو الأكثر شدة) بهدف تقدير وتقييم مدى قدرة البنوك الأردنية على تحمل الصدمات، ففي ظل سوء الظروف التي تحدث في المنطقة العربية والمحيطة بالأردن، وتراجع حجم المساعدات المقدمة له، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع عائدات السياحة، إضافة إلى تراجع الصادرات الأردنية وارتفاع معدل التضخم، من المتوقع أن

يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع مستوى البطالة وأسعار الفائدة التي يفرضها البنك المركزي الأردني من أجل الحفاظ على قيمة الدينار.

إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة الزبائن والعملاء على سداد الديون، ونفس الشيء في حالة ارتفاع مستويات البطالة وأسعار الفائدة سيؤدي ذلك إلى تزايد حجم القروض المتعثرة وبالتالي التأثير على ملاءة رأس المال للبنوك، حيث سيؤدي ارتفاع القروض غير العاملة إلى انخفاض في ملاءة رأس المال.

ويمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية، المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، البطالة وأسعار الفائدة على القروض المتعثرة ومنه على ملاءة رأس المال حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقا في الجدول التالي:

الجدول07: نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة الكلية للفترة 2019-2021

السيناريوهات المفترضة	نسبة القروض المتعثرة المتوقعة			نسبة ملاءة رأس المال المتوقعة		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
السيناريو الحالي المتوقع	%4.8	%5.9	%6.8	%16.9	%16.7	%16.2
السيناريو متوسط الشدة	%6.7	%8.7	%10.2	%16.7	%16.2	%15.6
السيناريو الأكثر شدة	%8.3	%11.2	%13.2	%16.5	%15.7	%14.8

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: البنك المركزي الأردني: **تقرير الاستقرار المالي**، 2018، الأردن، ص 81.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة خلال الفترة 2019-2021، حسب السيناريوهات المفروضة سيؤدي إلى انخفاض نسبة ملاءة رأس المال خلال نفس الفترة.

ويمكن توضيح نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية حسب السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2019- 2021 في الشكل التالي:

الشكل 02: نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية حسب السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2019 -2021

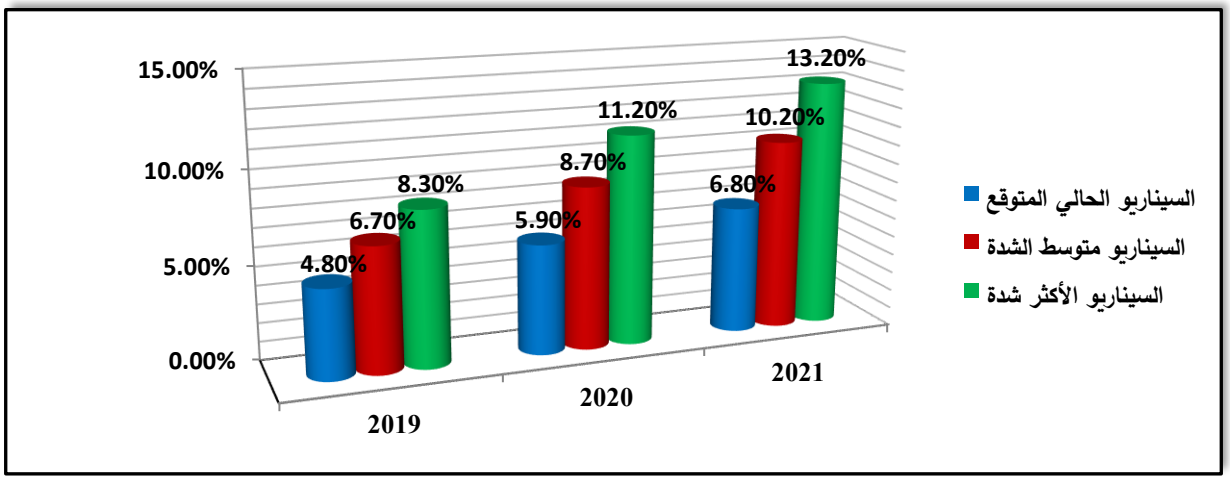

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2019-2021 سترتفع نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو الأقل شدة فإن نسبة القروض المتعثرة سترتفع إلى 6.70% في عام 2019، وترتفع في عام 2020 إلى 8.70%، أما في عام 2021 فسترتفع نسبة القروض غير العاملة أو المتعثرة إلى 10.20%. أما في حالة افتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة القروض المتعثرة سترتفع إلى 8.30% في عام 2019، وترتفع في عام 2020 إلى 11.20%، أما في عام 2021 فسترتفع نسبة القروض غير العاملة أو المتعثرة إلى 13.20%، وهذا نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة كل من مستوى البطالة وأسعار الفائدة.

إن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية ستعمل على تخفيض نسبة ملاءة رأس المال في هذه البنوك، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل 03: نسبة ملاءة رأس المال في البنوك الأردنية حسب السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2019 -2021

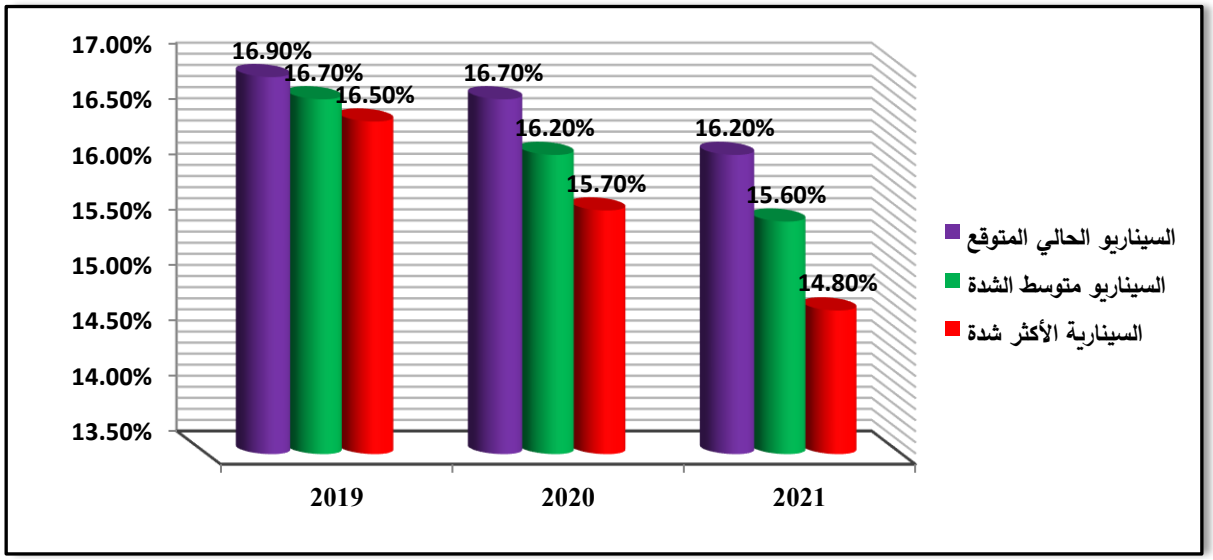

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة 2019-2021 ستنخفض نسبة ملاءة رأس المال في البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو الأقل شدة فإن نسبة ملاءة رأس المال ستنخفض إلى 16.70% في عام 2019، وتنخفض في عام 2020 إلى 16.20%، أما في عام 2021 فستنخفض نسبة ملاءة رأس المال إلى 15.60%. أما في حالة افتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة ملاءة رأس المال ستنخفض إلى 16.50% في عام 2019، وتنخفض في عام 2020 إلى 15.70%، أما في عام 2021 فستنخفض نسبة ملاءة رأس المال إلى 14.80%، ولكن نسبة ملاءة رأس المال ستبقى خلال كامل الفترة 2019-2021 أعلى من نسبة 12% التي حددها البنك المركزي الأردني، وأعلى كذلك من نسبة 10.5%، التي حددتها بازل 3، مما يعني أن البنوك الأردنية قادرة على التصدي لمختلف الصدمات ذات المخاطر المرتفعة.

5. خاتمة:

نخلص من خلال ما سبق إلى أن اختبارات الضغط أو التحمل تعتبر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تعمل على تقييم قدرة المصارف بشكل خاص والقطاع المصرفي ككل بشكل عام على تحمل مختلف الصدمات والهزات، والتصدي لها وإدارتها بشكل فعال، كما لاحظنا ذلك في التجربة الأردنية.

1.5. نتائج الدراسة:

بعد التطرق لمختلف جوانب هذه الورقة البحثية خلصنا إلى مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يلي:

– اختبارات الضغط عبارة عن أداة تستخدمها السلطات النقدية والبنوك لتحديد مدى قدرة البنوك على تحمل وإدارة الصدمات والمخاطر المرتفعة التي تعترضها، وهذا ضمن سيناريوهات شديدة التأثير وممكنة الحدوث؛

– تعمل اختبارات الضغط على تحقيق الاستقرار المالي من خلال تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من خلال قياس الآثار على كل من ملاءة رأس المال والربحية، وتقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر الكبيرة محتملة الحدوث؛

– قام البنك المركزي الأردني بإجراء عدة اختبارات للأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة النظام المصرفي والمالي على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها، وامتصاص كل الصدمات والأزمات ذات الآثار الشديدة التي قد تؤدي إلى انهيار هذا النظام بأكمله، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار عام 2009، واختبار عام 2013، إضافة إلى اختبار عام 2016 المستمد من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال؛

– بينت اختبارات تحليل الحساسية للقطاع المصرفي الأردني أن مخاطر التركيز الائتماني تؤثر على هذا القطاع أكثر من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ولذا يجب على البنوك الأردنية تخفيض مخاطر التركيز لديها حتى تحافظ على استقرار النظام المصرفي والمالي؛

– بينت اختبارات السيناريوهات أن نسبة ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني ستبقى أعلى من الحد الأدنى الذي يسمح به البنك المركزي الأردني والمقدر بـ 12%، والحد الأدنى الذي أقرته بازل3 والمقدر بـ 10.5%، وهذا في حالة افتراض أسوأ السيناريوهات (السيناريو الأكثر شدة)، حيث ستقدر ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني خلال السنوات 2019، 2020، 2021 بـ 16.5%، 15.7%، 14.8% على الترتيب؛

– يعتبر القطاع المصرفي الأردني قطاعاً سليماً ومستقراً قادراً على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، نتيجة تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال، السيولة والربحية.

– لعب البنك المركزي الأردني دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار المالي في الأردن، من خلال إصدار التعليمات الخاصة بإجراء اختبارات الضغط والإشراف عليها وتحديثها من فترة لأخرى، سواء بالنسبة لاختبارات تحليل الحساسية لمختلف المخاطر أو بالنسبة لاختبارات الضغط الخاصة بالأوضاع الاقتصادية الكلية.

2.5. الاقتراحات:

بناءً على النتائج السابقة نقدم الاقتراحات التالية:

– يجب على البنوك إجراء اختبارات الإجهاد بصفة مستمرة ودورية، حتى تتمكن من التقييم الدقيق لوضعها المالي، وبالتالي الحفاظ على استقرارها المالي؛

– يجب على البنوك المركزية العمل على إعداد اختبارات الضغط والتحمل وفقا لأفضل الممارسات الدولية، والاستفادة من جهود بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية.

– يجب على البنوك الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبارات الضغط، واستخلاص الدروس منها، بهدف تقييم كفاءة النظام المصرفي والمالي الجزائري في إدارة المخاطر والأزمات التي يتعرض لها.

6. المراجع

- أحمد شفيق الشاذلي. (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- البنك المركزي الأردني. (2018). اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك. الأردن.
- البنك المركزي الأردني. (2012). تقرير الاستقرار المالي لعام 2012. الأردن.
- البنك المركزي الأردني. (2016). تقرير الاستقرار المالي لعام 2016. الأردن.
- البنك المركزي الأردني. (2018). تقرير الاستقرار المالي لعام 2018. الأردن.
- بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي. (2018). الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية. مجلة جامعة جيهان–أربيل العلمية، 104– 121.
- حنان تريعة. (2018). دور اختبار الضغط في تحقيق الاستقرار المالي– الاتحاد الأوربي نموذجا. الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. المدية– الجزائر: جامعة يحيى فارس– المدية.
- حنيفة بن ربيع وعبد المالك بن زابة. (2014). اختبارات التحمل كآلية لادارة المخاطر المصرفية. مجلة جديد الاقتصاد (9)، 55– 78.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2017). تقرير الاستقرار المالي لعام 2016. فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسة النقدية.
- صندوق النقد العربي. (2018). المنهجية الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة– اختبارات التحمل. أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي. (2019). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019. الإمارات العربية المتحدة.
- عبد القادر خليل وسارة مصطفى مولاي. (2018). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر. المدية– الجزائر: جامعة يحيى فارس– المدية.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر, 2016). اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. تاريخ الاسترداد 18 أكتوبر, 2019، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org
- محمود مشتاق السبعاوي وأنور أحمد سلام. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي– دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 2 (2)، 67– 92.
- معهد الدراسات المصرفية. (2010). اختبارات الضغط. نشرة إضاءات مصرفية (5)، 1–8.
- هيروكو أورا وليليانا شوماكر. (جوان, 2003). بنوك تحت الضغط. مجلة التمويل والتنمية ، 38–41.